

لم تحدد برنامجاً زمنياً لتنفيذ التزامها والأميركيون دافعوا عن إسرائيل

الدول النووية تتعهد إزالة ترساناتها

■ نيويورك (الأمم المتحدة) - أ. ف. ب. - اختتم مؤتمر نزع السلاح النووي أعماله أمس بتعهد الدول الخمس العظمى إزالة التامة لاسلحتها الـ ٣٥ ألفاً. وعلى رغم أن هذا التعهد لم يترافق مع جدول زمني، فللمرة الأولى توافق الدول الخمس (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا)، بوضوح، على تدمير ترساناتها المتراكمة منذ ٥٥ عاماً. وتأخر هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بإجماع الدول الـ ١٨٧ الأعضاء في معاهدة الحد من الانتشار النووي، ٢٤ ساعة بسبب خلاف بين الولايات المتحدة والعراق.

وجرت مفاوضات متواصلة للحؤول دون أن يؤدي الخلاف بين واشنطن وبغداد إلى إفشال المؤتمر الذي حقق خلال شهر تقدماً غير متوقع، حسبما قال جميع المنووين. وكان المندوب المكسيكي انطونيو دو ايكازا الذي تعتبر بلاده واحدة من أبرز الدول الرافضة للسلاح النووي دعا الأميركيين والعراقيين إلى عدم التفريط بالتقدم غير المسبوق في شأن السلاح وحظر الانتشار النووي. والمكسب الأول الذي حققه المؤتمر هو «تعهد الدول النووية الذي لا لبس الإزالة التامة لترساناتها النووية». وجاء هذا التعهد ثمرة اتفاق

تم التوصل إليه الخميس بين الدول الخمس العظمى ودول التحالف من أجل برنامج جديد (جنوب أفريقيا والبرازيل ومصر وإيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا والسويد) التي تعتبر الأشد عداءً للأسلحة النووية.

آمال

وينص الاتفاق على عدد من التدابير الملموسة لنزع السلاح كخفض الترسانات من جانب واحد، وإزالة الأسلحة التكتيكية وخفض مستوى استنفار الصواريخ وعلى مزيد من الشفافية. وقال المندوب الكندي كريستوفر ويستدال إن «النتيجة النهائية لهذا المؤتمر تتجاوز فعلاً

توقعاتنا، وتقدم لنا كثيراً من الآمال». وافتتح هذا المؤتمر الذي يعقد كل خمس سنوات منذ توقيع المعاهدة في ١٩٧٠، أعماله في ٢٤ نيسان (أبريل) الماضي. وطالبت الدول العربية بالضغط على إسرائيل لكي توقع المعاهدة، لكن الولايات المتحدة شددت على تسمية العراق باعتباره لا يمثل امتثالاً تاماً لواجباته على صعيد منع الانتشار النووي، وهذا ما رفضته بغداد بشدة. وتعرضت الولايات المتحدة والعراق لضغوط قوية من الدول الأخرى الأعضاء لحملهما على التوصل إلى صيغة تسوية. وكان المندوب البريطاني يان سوتر قال إن «المجموعة الدولية لن تفهم تعثرنا». وجاء في الصيغة التي تم التوصل إليها «يؤكد المؤتمر من جديد أهمية تعاون العراق التام والمستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية واحترام التزاماته».

والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المنظمة الدولية المكلفة التحقق من أن المنشآت النووية المدنية لم تتحول إلى غايات عسكرية. وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط، ذكر المؤتمر أن جميع دول المنطقة (باستثناء إسرائيل) انضمت إلى معاهدة حظر الانتشار النووي. ولم تعترف إسرائيل التي يقول الخبراء إن في حوزتها ١٠٠ إلى ٢٠٠ رأس بامتلاك أسلحة نووية. وأكد المؤتمر «أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي واخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية». ودعا أيضاً الهند وباكستان اللتين أجرتا مجموعة من التجارب في ١٩٩٨، إلى الانضمام إلى المعاهدة بصفتها دولاً غير نووية. ووقعت ١٨٧ دولة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

بصفة عامة شهدت مؤتمرات المراجعة الأربعة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (مايو ٧٥، مايو ٨٠، سبتمبر ٨٥ - ١٩٩٠) كثيراً من المناقشات حول ثلاث مسائل وقضايا رئيسية وهي :

- قضايا نزع السلاح النووي والحظر الشامل للتجارب النووية .
- قضية الضمانات الامنية للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية .
- الجدل حول تطبيق المادة الرابعة والمتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

فعلى مدى مؤتمرات المراجعة الأربعة اتضح أن الفجوة في التصورات والتوقعات التي كانت ملحوظة عند بدء سريان المعاهدة لم يتم تجاوزها ، لعدم وفاء الدول النووية بتعهداتها التي التزمت بها ومنها نزع السلاح النووي، وتحقيق نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية للدول غير النووية الأطراف في المعاهدة ، بل على العكس تم نقلها إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة . فالدول غير النووية كانت تعتبر المعاهدة مرحلة تتبعها خطوات أخرى مثل خطوات نزع السلاح النووي العام والكامل ولم تكن المعاهدة غاية في حد ذاتها . كما فشلت ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ في التوصل إلى إعلان ختامي .

كما أن مطالب الدول غير النووية التي

عبرت عنها منذ ١٩٦٨ لم يتحقق أي منها سواء بالنسبة لقضايا نزع السلاح النووي أو الحظر الشامل للتجارب النووية أو وقف إنتاج المواد الانشطارية ، وكذلك لم يتغير الوضع بالنسبة لضمانات الأمن، أي أن التوازن المنشود بين المسئوليات والواجبات بين الدول النووية والدول غير النووية لم يتحقق طوال تلك الفترة . إلا أن ذلك لا يعني عدم أهمية تلك المؤتمرات ، فلقد ساعدت مؤتمرات المراجعة في إبقاء القضايا الرئيسية مطروحة على المجتمع الدولي مثل قضية نزع السلاح العالمي ، ونقل التكنولوجيا النووية للدول الأعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وكذا التوصل إلى اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية .

وفي مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي الذي عقد في مايو ٩٥ طالبت دول عدم الانحياز بضرورة توفير التزامات قانونية تتعلق بنقل التكنولوجيا النووية، ودعم إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأكد وزراء خارجيتها الذين عقدوا اجتماعاً في بانديونج ضرورة عالمية المعاهدة بانضمام جميع الدول إليها بلا استثناء، وأعلنت اللجنة السياسية الخاصة بمناقشة الموضوعات السياسية أثناء الاجتماع، تأييدها الكامل لمبادرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة

الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط . وكان موقف مصر يتخلص في ثلاثة عناصر :

الأول : مبدأ تأييد عالمية المعاهدة بما يعنى عدم استثناء أى دولة من التوقيع عليها .

الثاني : عدم تأييد فكرة التمديد لأجل غير محدد للمعاهدة ما لم تتضمن اسرائيل اليها .

الثالث : أن المعاهدة في حاجة الى مراجعة شاملة وحقيقية في ضوء عدم تحقيق المعاهدة لأهدافها الأصلية في منع الانتشار النووي طيلة ربع قرن ودعم الاستخدام السلمى للطاقة النووية وتوفير ضمانات حقيقية من الدول النووية للدول غير النووية .

ولقد تصاعدت أثناء المؤتمر حدة الخلافات بين القوى النووية والدول الغربية من جانب وغالبية الدول النامية وهي الدول غير النووية من جانب آخر، فلقد اتهمت الدول النامية الدول النووية بعدم الوفاء بتعهداتها الواردة في المعاهدة خلال ربع قرن، وامتناعها عن تزويد الدول النامية بالتكنولوجيا النووية، وقد دافع وارن كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك عن المعاهدة وقال ان الهدف هو ضمان أمن الجميع وليس إتاحة الفرصة لقلة من الدول لاحتكار السلاح النووي، وأن القوى النووية ستواصل جهودها لنزع السلاح .

بينما قامت الحكومة الأمريكية بحملة

دبلوماسية عالمية كبيرة ، من أجل توفير النصاب الكافي من أصوات الدول لتمديد معاهدة منع الانتشار النووي. واتخذت الإدارة الأمريكية ووكالة ضبط ونزع السلاح الأمريكية. وكان الهدف الأمريكي المعلن من الإصرار على التمديد غير المحدد هو تدعيم نظام منع الانتشار النووي، واعتبار التمديد غير المحدد خطوة جادة من شأنها إعطاء دفعة قوية للوكالة الدولية للطاقة الذرية تجعلها قادرة على مراقبة جميع البرامج النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية، بما يحقق الأمن والاستقرار بين دول العالم. لمحاولة الإيحاء بأن الهدف الأمريكي يتمثل في وضع استراتيجية جديدة للتخلص من الأسلحة النووية في العالم، إلا أن ذلك أثار تساؤلات حول مصداقية تلك الأهداف ، وهل هي مجرد خطوات تكتيكية تتمسك بها عند التعامل مع دول مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق، وتتخلى عنها حيثما يتعلق الأمر بالبرنامج النووي الإسرائيلي ؟

وفي الوقت الذي دافعت فيه الولايات المتحدة عن موقف المعاهدة وضرورة تمديدها، لم تمارس أدنى ضغوط على إسرائيل للانضمام إليها، أو التعهد بالانضمام . وهذا موقف غير مقنع للدول غير النووية، حيث أنه إذا أرادت الولايات المتحدة العمل

على صيانة مصداقية تلك المعاهدة وإعطائها القوة الواجبة فعليها أن تقنع إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة، وأن تتخذ منها موقفاً مشابهاً لموقفها من كوريا الشمالية وكذلك يقفها ضد البرنامج الإيراني، وموقف العالم كله ضد البرنامج النووي العراقي والذي أصبح العراق بعده غير قادر على إنتاج أسلحة نووية.

الموقف الإسرائيلي

بينما رفضت إسرائيل على لسان مندوبيها في الأمم المتحدة (جادي يعقوب) التعهد بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وزعم أن بلاده هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تواجه من أعداء (مثل العراق وإيران وليبيا) ، وأضاف المندوب الإسرائيلي أنه نتيجة لذلك لا تستطيع التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

وقد تقدمت إسرائيل إلى مصر بمقترحات تستهدف تسوية الخلاف حول تلك القضية أثناء فترة التمديد. فقد قدم شيمون بيريز وزير الخارجية أثناء زيارته لمصر في مارس ١٩٩٥ مشروع إعلان نوايا من نقطتين :

الأولى : تتضمن التزام إسرائيل بالدخول في محادثات لاقامة منطقة منزوعة من السلاح النووي في الشرق الأوسط بعد عامين من تحقق السلام الشامل في المنطقة .

الثانية : تتعهد إسرائيل بدراسة الانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بعد تحقيق ذلك، إلا أن مصر ردت على ذلك بمقترحات مضادة طالبت فيها إسرائيل بتحديد جدول زمني يتضمن التزام إسرائيل بالتوقيع على المعاهدة النووية بعد سنتين من تحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل . وفتح مفاعل ديمونة للتفتيش . وبدء مفاوضات فورا في نطاق محادثات اللجنة الإقليمية للحد من التسليح المنبثقة عن مؤتمر مدريد، وذلك لاقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، وأنه لا يكفي أن تبسدي إسرائيل استعدادها لاقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، إلا أن إسرائيل قاومت الاقتراح المصري بالدخول في مفاوضات حتى لا تضطر لتقديم تنازلات .

وقد أعلن شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي أنه لم يتم التوصل إلى صيغة وسط مع عمرو موسى وزير الخارجية المصري حول المسألة النووية والغريب أنه أعلن «أن إسرائيل تتمنى رؤية المنطقة بدون أسلحة تقليدية» وأضاف أن إسرائيل ليست لأعبا مهما فيما يتعلق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

ويكشف التصريح السابق النوايا

ورغم استبعاد اسم إسرائيل صراحة من القرار ألا أنه يعد خطوة على الطريق . فلقد كان البرنامج النووي الاسرائيلي غير قابل للنقاش سابقا وأول مرة يطرح للمناقشة العلنية وسوف يؤخذ في الحسبان في أي علاقات جديدة في الشرق الأوسط والتي يجب أن تكون متكافئة .

غير أن وجود قرار خاص بالشرق الأوسط دون المناطق الأخرى من العالم يؤكد المشكلة القائمة في تلك المنطقة بصفة خاصة وضرورة العمل على تصحيح هذا الوضع . إضافة إلى أنه أتاح للدول العربية فرصة وجود نص مهم ، وعليها العمل على تنفيذه بكل الطرق وإثارة ذلك في كل المحافل الدولية ، وفي مؤتمرات المراجعة القادمة .

أما بالنسبة لمطالب الدول غير النووية التي تحققت فهي : أولا : بالنسبة لمسألة نزع السلاح ، فإنه للمرة الأولى يتم تحديد سقف زمني للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وهو نهاية ١٩٩٦ ، وهو ما أوفت به الدول النووية بالفعل حيث تم التوصل إلى تلك المعاهدة في سبتمبر ١٩٩٦ وأن كانت لم تدخل حيز النفاذ بعد .

ثانيا : تضمنت القرارات التي صدرت عن المؤتمر على قرار خاص بالشرق الأوسط ، يتضمن ضرورة التوصل إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ، وأن تبذل الدول أقصى جهودها لإنشاء تلك المنطقة .

ثالثا : تضمنت القرارات على قرار خاص بتعزيز عملية المعاهدة وزيادة فعاليتها .

الخلافات مستمرة

وقد فشلت الدورتان نتيجة إصرار الولايات المتحدة على رفض أي صيغة تحت عنوان «القرار بشأن الشرق الأوسط» ، ولذلك أعلنت المجموعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز رفضها الموافقة على ماسبق واتفق عليه في الاجتماعات غير الرسمية من فقرات موضوعية تحت العناوين الأخرى وترتب على ذلك عدم تمكن الدورة الثانية من إصدار تقرير موضوعي .

الاسرائيلية التي تريد أن يتجرد العرب من جميع أسلحتهم التقليدية بينما تبقى ترسانتها النووية . وقد رفضت مصر ذلك الموقف الاسرائيلي وجاء على لسان مسئولها من أنها لا تستطيع القبول بأن تبقى تحت التهديد النووي الاسرائيلي الى مالا نهاية .

وكان الموقف العربي متفقا تماما مع الموقف المصري ، وتم طرح الموضوع على مجلس جامعة الدول العربية في دورته رقم ١٠٣ المنعقدة في مارس ١٩٩٥ للوصول الى قرار عربي جماعي يتفق مع الموقف المصري ، وقد تضمن قرار الجامعة العربية وياتخاذ الاشارة الى ان استمرار البرنامج النووي الاسرائيلي خارج النظام الدولي لمنع الانتشار النووي ، ورفض اسرائيل الانضمام الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واخضاع منشأتها النووية لنظام الضمانات الشامل يشكل تهديدا للأمن الاقليمي ، وينال من مصداقية وعالية معاهدة عدم الانتشار ، ومطالبة مجلس الأمن بحكم مسئولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين بضمان عالمية تطبيق جميع الأحكام الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية دون ازدواجية في المعايير ، وياتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وان تكريس الأمر الواقع بإلزام دول الشرق الأوسط فيما عدا اسرائيل بنظام منع الانتشار بشكل خلا خطيرا يهدد أمن المنطقة واستقرارها ولا يمكن قبوله .

المهم لقد عقدت اثناء مؤتمر التمديد في ١٩٩٥ صفقة لإصدار ثلاثة قرارات أولها قرار التمديد اللانهائي والثاني يتعلق بتعزيز عملية المراجعة والثالث يتعلق بالمبادئ والأهداف الخاصة بمنع الانتشار النووي ونزع السلاح ، إضافة إلى قرار له علاقة بالصفقة الرئيسية وهو القرار الخاص بالشرق الأوسط ، ورأت الكثير من الدول الأطراف أن هناك رباطا سياسيا بين القرارات الثلاثة ، كما رأت الدول العربية ودول أخرى أن قرار الشرق الأوسط وأن كان قد اعتمد بعض تلك القرارات إلا أنه هناك علاقة سياسية بينه وبين القرارات الأخرى .

العربية جيبيوتي وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة . فإن عدد الدول الاطراف في المعاهدة اثناء مؤتمر التمديد والمراجعة في ١٩٩٥ بلغ ١٧٩ دولة، اما الآن - فبراير ٢٠٠٠ - بلغ عدد الدول الاطراف ١٨٧ دولة . ومن ناحية أخرى تبقى اسرائيل والهند وباكستان وكوبا غير اطراف في المعاهدة ، اضافة الى قيام الهند وباكستان بإجراء تفجيرات نووية في مايو ١٩٩٨ ولم تطالبهما الولايات المتحدة بتوقيع المعاهدة، لكن كوبا ليست لديها أنشطة نووية غير خاضعة للضمانات، اضافة الى انها ليست دولة من دول السلاح النووي غير المعلنة مثل اسرائيل أو دولة نووية بالامر الواقع مثل الهند وباكستان ، كما انها ليست موردا للمواد والتكنولوجيا النووية . اضافة الى أن الرئيس الكوبي كاسترو كان قد تعهد في ١٩٩١ بالتوقيع على معاهدة ثلاثي لكو الخاصة بجعل امريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية . وبالفعل وقعتها في ١٩٩٥/٣/٢٥ . ولذا يجب أن يكون التركيز على اسرائيل والهند وباكستان للانضمام للمعاهدة .

وبالنسبة للشرق الأوسط فإن اسرائيل الآن هي الدولة الوحيدة غير الموقعة على المعاهدة.

وفي مجال نزع السلاح النووي، فقد كان هناك حدثان مهمان في ذلك الاول يتعلق بوفاء الدول النووية بتعهداتها بالتوصل الى اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية وتم التوصل الى تلك الاتفاقية في سبتمبر ١٩٩٦ على الرغم مما تواجهه تلك المعاهدة من صعوبات تعيق دخولها حيز النفاذ خاصة في ظل رفض الكونجرس الامريكي للتصديق عليها في سبتمبر ١٩٩٩ . اما الحدث او التهديد باستخدام تلك الاسلحة ، وقد تضمن رأي المحكمة عدم شرعية استخدام او التهديد باستخدام الاسلحة النووية .

الا أن تلك التطورات الايجابية تعرضت لانتكاسات تمتت في اجراء الهند وباكستان احدى عشرة تجربة نووية وذلك بعد انتهاء الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي في مايو ١٩٩٨

ولقد اظهرت تلك الدورة اختلافات حول عدة قضايا :

أولا : بالنسبة لمسألة تحقيق عالمية المعاهدة . فالموقف المصري والعربي كانا يرغبان في الاشارة إلى اسرائيل ومنشأتها النووية غير الخاضعة للضمانات ، وعارضت الولايات المتحدة ذلك.

ثانيا : بالنسبة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية رغبت الدول في توصية الاطراف الى توقيع وتصديق المعاهدات وبيروت وكولاتها .

ثالثا : بالنسبة للضمانات الأمنية وتحويل تلك الضمانات من إعلانات أحادية الى قاعدة قانونية .

رابعا : بالنسبة لنظام الضمانات ضرورة المساندة القوية للبرنامج المقترح في ذلك الوقت الذي كان يعرف بالبرنامج ٩٣ + ٢ .

خامسا : بالنسبة للشرق الأوسط فالدول العربية بعد أن أصبحت كلها أطرافاً في معاهدة منع الانتشار النووي ، ارادت تسمية اسرائيل في قرار الشرق الأوسط لانها الدولة الوحيدة في المنطقة غير المنضمة للمعاهدة ، ولكن الولايات المتحدة قاومت ذلك .

ولقد فشلت الدورة الثانية أيضا في التوصل الى اتفاق حول الجزء الموضوعي من التقرير النهائي، وكان لفشل الدورة الثانية اثر في محاولة العمل على انجاح الدورة الثالثة في ١٩٩٩ وقد توصلت تلك الدورة الى اتفاق على الجزء الاجرائي للتقرير النهائي في ٢١ تم في ترشيح رئيس وأمين عام

اللجان الرئيسية ، الا أن الجزء الموضوعي لم يتم الاتفاق عليه بسبب رفض الولايات المتحدة كل الفقرات تحت عنوان «قرار الشرق الأوسط» . كما رفضت الدول النووية الخمس الفقرات الواردة تحت عنوان «نزع السلاح النووي» مما دفع الى إحالة الجزء الموضوعي الى مؤتمر المراجعة في ٢٠٠٠ .

بالنسبة لعالية المعاهدة وعلاقتها بالشرق الأوسط، فقد انضمت الى المعاهدة كل من انجولا والكاميرون وهندوراس، ومن الدول